مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (22)

سوريا في النقاش الأمريكي والإسرائيلي حول إيران

شيرا عفرون، مؤسسة راند (RAND)

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام 1995، بعدد أعضاء قدره 53 دولة عضوًا، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والضباط العسكريين وموظفي الخدمة المدنية الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحرر:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

المؤلف

شيرا عفرون

الدكتورة شيرا إيفرون هي واحدة من كبار الزملاء الباحثين في معهد دراسات الأمن القومي، ورئيس برنامج البحوث الإسرائيلية في مؤسسة راند، وباحث مساعد في معهد الحرب الحديثة في ويست بوينت. والدكتورة إيفرون متخصصة في تحليل السياسات، والبحوث، وأساليب التخطيط التي يمكن تطبيقها في مجموعة متنوعة من السياقات. وقد ظهرت دراستها حول العلاقات الإسرائيلية الصينية وآثارها على الأمن القومي الإسرائيلي والأمريكي والصراع العربي الإسرائيلي في وسائل الإعلام الدولية الرئيسية بما في ذلك مجلة فورين بوليسي وجريدة وول ستريت جورنال. قبل انضمام الدكتورة إيفرون إلى معهد دراسات الأمن القومي ومؤسسة راند، كانت محللًا لشؤون الشرق الأوسط في العديد من المراكز الفكرية في واشنطن العاصمة، منها مركز التقدم الأمريكي ومعهد الشرق الأوسط. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه ودرجة ماجستير الفلسفة في تحليل السياسات من كلية راند للدراسات العليا، ودرجة الماجستير في العلاقات الدولية/ الأعمال الدولية من جامعة نيويورك، ودرجة البكالوريوس في علم الأحياء (تخصص رئيسي) وعلوم الحاسوب (تخصص ثانوي) من جامعة تل أبيب. وهي عضو في مجلس إدارة منتدى ديبورا، الذي يروج لدور المرأة في المؤسسة الأمنية، وزميل لدى منتدى السياسات الإسرائيلي.

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر.

نُشرت في أكتوبر/ تشرين الأول 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

المقدمة

مع إجراء الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، فإن السيناريوهين الوحيدين الممكنين لواشنطن في الشرق الأوسط هما إما الاستمرار والصلابة أو تغيير سياستها تجاه إيران، ولكل منهما تأثيرات محتملة مختلفة على الصراع الجيوسياسي بين الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية المتحالفة من جهة وإيران ومحور المقاومة الإقليمي من الجهة الأخرى. وتحليل أوجه التقارب والاختلاف الحالية بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن سوريا وإيران أمر مهم لتوقع التغييرات المحتملة في مواقف البلدين بعد الانتخابات الأمريكية، لأن هذه التغييرات قد تؤثر على فعالية وحتى إمكانية استمرار ما يسمى بحملة "الضغط الأقصى" التي أطلقتها الولايات المتحدة. وقد أصبحت سياسات البلدين بشأن سوريا وإيران متشابكة على نحو متفاوت مع تغلغل إيران بعمق في سوريا. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة تختلفان في نهجهما تجاه التعامل مع سوريا.*

وتحاول هذه المساهمة تقييم الحملة الأمريكية ضد إيران، والتكلفة التي من المرجح أن تكون قد ألحقتها بها في سوريا، وتوقعات التوصل إلى اتفاق مع إيران. ورغم أننا ننظر في السياسة الأمريكية تجاه إيران، فإن هذا التحليل يشمل أيضاً المنظور الإسرائيلي. وقد وفرت المحادثات الخاصة للكاتبة مع مسؤولين إسرائيليين حاليين وسابقين رؤى مهمة حول كيفية رؤية المسؤولين الإسرائيليين للسياسة الأمريكية في سوريا وفيما يتعلق بإيران، وإمكانية إضافة مساهمة متميزة إلى الحوار.

وفي هذا التحليل، سعينا إلى معالجة عدة مسائل. أولاً، ما إذا كانت هناك أي حوافز لإيران لقبول مطالب الولايات المتحدة أو التوصل إلى صفقة ذات مغزى، وما إذا كان يمكن إعادة التفاوض على خطة عمل شاملة مشتركة جديدة، في ظل إدارة بايدن[1] أو ترامب، بحيث تشمل التوسع الإيراني في المنطقة. كما درسنا الشكل وهيكل الحوافز التي يمكن أن تغري إيران لتقديم مساهمة بناءة في استقرار سوريا والمنطقة. إضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم مدى تأثير حملة الضغط الأقصى على إيران، وما إذا كان استهداف سوريا بعقوبات سيحفز الحكومة السورية والسكان المحليين السوريين (الذين يعملون مع إيران بوصفهم مقاتلين) على الانفصال عن إيران. وأخيراً، على افتراض وجود إيران في سوريا لحماية مصالحها الخاصة، فإننا نتساءل عما إذا كان رفع مستوى التهديدات التي تتعرض لها طهران سيؤدي إلى تقليص وجودها في سوريا.

* هذه الورقة مترجمة عن إسهام للمؤلف منشور باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للسياسات الأمنية.
[1] كتبت هذه الورقة قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020.

القطيعة بين إيران وسوريا في السياسة الأمريكية

رغم تأثير سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بإيران على سوريا، اعترف محللون أمريكيون مقربون من البيت الأبيض والأوساط المسؤولة عن سياسة وزارة الخارجية الأمريكية في محادثات خاصة بأن الرئيس دونالد ترامب لا يرى أي صلة بين سياسات إدارته في سوريا وإيران. ويشيد مستشاروه بالعقوبات المفروضة على إيران باعتبارها شكلت ضغطًا شديدًا على القوات الإيرانية في سوريا،[2] ولكن حسابات الرئيس الأمريكي حول سوريا لا تقيم هذا الربط. ووفقاً للمحللين، فإن السياسة الأمريكية تجاه سوريا "مشوشة"، مع وجود حالة "شد وجذب" أساساً بين ترامب ومستشاريه بشأن حسابات الإدارة الأمريكية في سوريا. والرئيس لا يريد سوى الوفاء بوعده بإنهاء الحروب وإعادة القوات إلى الولايات المتحدة؛ ومن الناحية الأخرى، يحاجج قسم كبير من مستشاريه بأن الولايات المتحدة قد تعلمت كيف تكون لاعب فاعل في سوريا بعدد صغير من القوات وبالاعتماد على الشركاء والوكلاء. وإضافة إلى ذلك، يبدو أن الرئيس لديه "نقطة مبهمة" عندما يتعلق الأمر بتركيا لأنه يبالغ في تقدير إرادة الرئيس رجب طيب أردوغان وقدرته على مساعدة الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها. ولا تزال المسألة التي لم تُحسم بعد والتي يبدو أنها لا تهم البيت الأبيض هي كيفية تأثير ذلك على قدرة الولايات المتحدة على مقاومة إيران في سوريا.[3] وهذا الانقسام بين سوريا وإيران يمكن أن يحدث أيضاً في ظل إدارة بقيادة الرئيس المنتخب جو بايدن، ولكن لأسباب مختلفة. فمن ناحية، من المرجح أن يضغط التقدميون في الحزب الديمقراطي على بايدن للانسحاب من سوريا. ومن الناحية الأخرى، أعرب مهنيون في مجال السياسات مثل نائب وزير الخارجية السابق ونائب مستشار الأمن القومي السابق، أنتوني بلينكن، الذي ربما يكون مستشار الأمن القومي المقبل، عن أسفه لعدم القيام بالمزيد من أجل سوريا في ظل إدارة أوباما، وقد سبق وأن قال بإنه لن يكون هناك انسحاب للقوات من سوريا، رغم أنه لم يوضح بعد سياسة واضحة تجاه سوريا.[4]

وأخيراً، رغم أن إدارة ترامب وحكومة نتنياهو قد توافقتا تماماً من حيث سياستهما تجاه إيران، بما في ذلك حول حملة الضغط الأقصى، فإن المحللين الإسرائيليين لا يتفقون تمامًا بالضرورة بشأن سوريا بنفس قدر اتفاقهم بشأن إيران. وعلى الأقل، فإن الفريق الأمريكي المعني بسوريا يُأطر دوافعه جزئياً بأنها أخلاقية، على أمل أن يؤدي ذلك إلى عملية سياسية وأن يجبر الرئيس بشار الأسد على التنحي في نهاية المطاف.[5] والإسرائيليون، رغم وجهات نظرهم بشأن وحشية الأسد، قد تقبلوا منذ أمد طويل مسألة بقائه في السلطة

---

[2] إليزابيث هاجيدورن، "إنتل: صرح المبعوث الأمريكي بأن العقوبات الأمريكية تشكل ضغطًا شديدًا على القوات الإيرانية في سوريا"، موقع المونيتور الإخباري، 12 مايو/ أيار 2020:
https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/05/iran-sanctions-syria-james-jeffrey.amp.html?skipWem=1

[3] مقابلة مع أحد محللي المؤسسات الفكرية الأمريكية في واشنطن، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

[4] "مستشار السياسة الخارجية لجو بايدن، أنتوني بلينكن، بشأن أوجه القصور الخاصة بجائحة كوفيد، إخفاقات في سوريا،" شبكة سي بي إس نيوز الإخبارية، 20 مايو/ أيار 2020
https://www.cbsnews.com/news/transcript-joe-biden-foreign-policy-adviser-antony-blinken-on-covid-shortfalls-failures-in-syria/

[5] مقابلة مع أحد محللي المؤسسات الفكرية الأمريكية في واشنطن، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

ويتمنوا أن يلمسوا الاستقرار على جبهتهم الشمالية. ولهذا السبب، ورغم أنهم لم يعلنوا عن ذلك، إلا أنهم يشككون في جدارة العقوبات الأمريكية على سوريا.[6]

هدف حملة الضغط الأقصى وتأثيرها على الوجود الإيراني في سوريا

إن النهج الأمريكي الحالي تجاه إيران، الذي يحظى بدعم إسرائيلي كامل، والمعروف باسم حملة "الضغط الأقصى"، يستند إلى فرض عقوبات اقتصادية خانقة بهدف جعل إيران تتنازل عن مواقفها وفقاً لبعض المقاربات، وبهدف الوصول إلى الاستسلام وانهيار النظام في طهران وفقًا لروايات أخرى. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، فإن المقصود من هذا النهج هو جعل الجمهورية الإسلامية تواجه خياراً قاسيًا بين بقائها والتخلي عن طموحاتها النووية والعدوان الأجنبي (وربما يضيف البعض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان). وفي هذا الصدد، فإن هذا النهج التدريجي مع توقع أنه، بعد نقطة تحول معينة، لن يكون أمام المؤسسة الإيرانية خيار سوى قبول مطالب الولايات المتحدة لضمان بقائها.[7]

في السياق السوري (وكذلك السياق العراقي الذي هو خارج نطاق هذه الورقة)، أحد أهداف حملة الضغط الأقصى هو منع إيران من تمويل الحكومة السورية والميليشيات الشيعية.[8] وقد قال مسؤولون مثل المبعوث الأمريكي الخاص للسياسة السورية والحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، جيمس جيفري، علناً بإن إيران كبحت جماح قواتها في سوريا نتيجة للضغط الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة.[9] ويعترف مسؤولون سابقون في الولايات المتحدة وإسرائيل، يمثلون بصورة مثيرة للاهتمام كلاً من مؤيدي حملة الضغط الأقصى وكذلك المتشككين، ببعض التآكل في قدرة إيران على دعم الحكومة السورية. ومع ذلك، أشار بعض المسؤولين إلى أنه من الصعب قياس تأثير العقوبات وعزو السببية إلى الضغط الأقصى وحده (دون مراعاة الضربات العسكرية أيضاً؛ وعدم وجود قتال مستمر، مما يسمح لطهران بحرية تحرك أكبر؛ وتأثير اغتيال قاسم سليماني، من بين عوامل أخرى). وإحدى الصعوبات في تقدير مدى تقليص مساهمات طهران في سوريا تنبع من مشاكل تقييم مساهماتها قبل بدء الحملة – تشير تقارير مختلفة إلى أرقام تتراوح بين 7 و20 مليار دولار منذ عام 2011 حتى تنفيذ حملة الضغط الأقصى. وقدرت مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات الرقم بنحو 15 مليار دولار في عام واحد خلال ذروة الاندفاع لاستعادة مدينة حلب الاستراتيجية. كما أنه من الصعب تحويل نشر آلاف الجنود بالتناوب إلى صورة نقدية بدقة.[10] ورغم أن الصحافة الأمريكية قد عرضت تقارير عن أن جماعة حزب الله اللبنانية تدفع لأفرادها أقل بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، فإن بعض

---

[6] مقابلة مع مسؤول سابق في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

[7] مارك دوبويتز وبهنام بن طالبلو، "بعد عامين، سياسة إدارة ترامب تجاه إيران لا تزال منطقية"، رؤية مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، 7 مايو/ أيار 2020:
https://www.fdd.org/analysis/2020/05/07/trump-administration-iran-policy-still-makes-sense/

[8] مقابلة مع أحد محللي المؤسسات الفكرية الأمريكية في واشنطن، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

[9] هاجيدورن، موقع المونيتور الإخباري، 12 مايو/ أيار 2020.

[10] مقابلة مع أحد محللي المؤسسات الفكرية الأمريكية في واشنطن، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

المحللين المقيمين في واشنطن، الذين يؤيدون العقوبات، يشككون في هذه الروايات، وقد رفضوها باعتبارها غير مؤكدة.

إن المسؤولين الإسرائيليين يؤيدون بشدة من حيث المبدأ نهج الضغط الأقصى، لكنهم يعرفون أن فعاليته محدودة. في عام 2017، اعتقد الإسرائيليون أن الحملة ستؤثر على جميع أوجه السلوك الإيراني - بما في ذلك ترسيخ إيران نفسها عسكريا واقتصاديا في سوريا – باستثناء البرنامج النووي.[11] ومع ذلك، لم يفترضوا أن الضغط المالي وحده سيحل مشكلتهم مع إيران في سوريا. لذلك، تتضمن الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية في سوريا أربعة عناصر، يساهم كل منها، وفقاً للإسرائيليين، في تقويض القدرات الإيرانية في سوريا: 1) دعم حملة الضغط الأقصى الأمريكية؛ 2) شن ضربات جوية على أهداف تابعة لإيران ووكلائها؛ 3) شن ضربات بالقرب من المنشآت السورية (بهدف تهديد دمشق ودفعها لإعادة تقييم موافقتها على النشاط العسكري الإيراني على الأراضي السورية)؛[12] 4) العمل مع روسيا للحد من عمليات الانتشار والعمليات الإيرانية.

وفيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية، يعتقد المسؤولون الإسرائيليون أن حملة الضغط الأقصى تساعد على الحد من انخراط إيران في سوريا. ويزعم الإسرائيليون أنه يمكن ملاحظة خفض القوات، وعلاوة على ذلك، فإن المقارنة بين المعلومات الاستخباراتية المبكرة التي تكشف خطط إيران في سوريا وعجز سوريا عن تنفيذ هذه الخطط تشير إلى نجاح الضغط الاقتصادي.[13] حتى أن المتشككين يعترفون بأن العقوبات المالية المفروضة على إيران جعلت من الأصعب على طهران دعم القوات المقاتلة بالوكالة والحليفة في الخارج، بما في ذلك حزب الله والميليشيات العراقية، وذلك لسبب بسيط – وهو أن الأموال المتاحة أصبحت أقل. ومن الناحية الأخرى، ذكرت الصحف الإسرائيلية في مايو/ أيار أن إيران تقلل بصورة كبيرة من وجودها العسكري في سوريا وتغلق قواعدها بسبب التصعيد الذي نتج عن الغارات الجوية الإسرائيلية وليس بالضرورة بسبب أوجه القصور المالي فقط.[14] ويقول محللون ومسؤولون إسرائيليون سابقون إن التصريحين مبالغ فيهما، وأن الجمع بين هاذين العنصرين، إضافة إلى غياب القتال المستمر بصورة كبيرة، هو الذي أدى إلى إعادة تعزيز الوجود العسكري الإيراني في سوريا مؤخراً.[15]

وفي واقع الأمر، المهلة التي تمتعت بها إيران في سوريا أصبحت الآن أكثر محدودية، ومع ذلك فإن الأرقام لا تعكس الصورة الكاملة. وخارج الدوائر الرسمية، يشك المحللون في أن الضغط المالي يمكن أن يؤثر على قدرات إيران الأساسية ودوافعها وتفكيرها الاستراتيجي في سوريا. ويشبهونها ببصلة – تعرضت طبقات

---

[11] مقابلة مع مسؤول سابق في المخابرات الإسرائيلية، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

[12] يهوذا آري غروس، "مسؤولو الدفاع: إيران تنسحب من سوريا مع قيام إسرائيل بضرب قواتها هناك"، جريدة *تايمز أوف إسرائيل*، 5 مايو/ أيار 2020: https://www.timesofisrael.com/defense-officials-iran-pulling-out-of-syria-as-israel-pummels-its-forces-there/

[13] مقابلة مع مسؤول حالي في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

[14] غروس، جريدة *تايمز أوف إسرائيل*، 5 مايو/ أيار 2020.

[15] مقابلة مع مسؤول سابق في المخابرات الإسرائيلية، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

قشرتها الخارجية للتلف ولكن اللب لا يزال سليمًا؛ تحتفظ طهران بقدرتها على التأثير على عملية صنع القرار الاستراتيجي في دمشق، فضلاً عن قدراتها التكتيكية العملياتية.[16]

العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا وتأثيرها على إيران

يقول مسؤولون ومحللون أمريكيون في نقاشات عامة وخاصة إن العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا ينبغي أن يكون لها أيضاً تأثير على الحسابات الإيرانية في سوريا. ويعاقب قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا (المعروف باسم قانون قيصر) الحكومات أو الشركات الخاصة التي تجري معاملات مالية مع الحكومة السورية، مما يجعل التدخل الإيراني في سوريا أكثر تكلفة. وإلى جانب حملة الضغط الأقصى، تضيف هذه العقوبات عبئاً مالياً آخر على إيران، بحيث يُفترض أن يزيد من تأثير الحملة، مما يدفع إيران في نهاية المطاف إلى إعادة تقييم استمرار وجودها في سوريا. ورغم عدم تحقيق هذا الهدف حتى الآن، فإن المدافعين عن نهج العقوبات يدعون إلى "المزيد من العقوبات".[17] وفي نهاية المطاف، يأملون أن يجبر هذا الضغط المزدوج إيران على الاختيار بين بقائها وبقاء الأسد، وإجبارها على مغادرة سوريا. فهم يرون فيها لعبة طويلة حول من سيتنازل أولاً، لعبة من شأنها أن تؤدي إلى التغيير بمجرد تغير البيئة وقيام روسيا بتبديل أولوياتها. ومع ذلك، حتى المدافعين عن هذا النهج يعترفون بأن الرئيس ترامب غير مقتنع بهذا الربط بين سياسات سوريا وإيران، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات هزلية حول هذه المسألة.[18]

ورغم أن المسؤولين الإسرائيليين لا يشككون علناً في النهج الأمريكي تجاه سوريا، إلا أنهم ينتقدون هذه السياسة خلف الأبواب المغلقة. وإسرائيل راضية عن بقاء الأسد في السلطة وتسعى إلى الاستقرار في سوريا. ويشكك الإسرائيليون في فعالية استخدام العقوبات المالية فقط لطرد طهران بالكامل من سوريا والتركيز بدلاً من ذلك على تخفيض حالة عدم الاستقرار على حدودها الشمالية إلى أدنى حد ممكن. ويساور بعض الإسرائيليين القلق إزاء عقوبات قانون قيصر، والتي يرون أنها تعيق إعادة الإعمار السورية وتدفع السوريين فعليًا إلى أحضان طهران بصورة أكبر.[19] وتردد أن محللين مهنيين داخل الحكومة الإسرائيلية حاولوا عرض هذا الادعاء على نظرائهم الأمريكيين العام الماضي ودرسوا سبل ربط دمشق بدول عربية أخرى للحد من اعتماد الحكومة السورية على طهران، إلا أن الجانب الأمريكي تجاهلهم، ومنذ ذلك الحين التزموا الصمت حتى لا يزعجوا "أكثر إدارة أمريكية ودية حظيت بها إسرائيل".[20] ويرفض المحللون الأمريكيون هذا النقد، قائلين إن الأسد وإيران لا يمكن أن يصبحا أكثر قربًا على أي حال.[21] وهم يعتقدون أن إيران (وروسيا) أظهرتا ولاءهما لسوريا وأنه لا يوجد احتمال حقيقي بأن تحل دول الخليج أو غيرها محل طهران في سوريا.

---

[16] مقابلة مع مسؤول سابق في المخابرات الإسرائيلية، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.
[17] مقابلة مع أحد محللي المؤسسات الفكرية الأمريكية في واشنطن، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.
[18] مقابلة مع أحد محللي المؤسسات الفكرية الأمريكية في واشنطن، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.
[19] مقابلة مع مسؤول سابق في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.
[20] مقابلة مع مسؤول سابق في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.
[21] مقابلة مع أحد محللي المؤسسات الفكرية الأمريكية في واشنطن، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

[22]وهذا يوضح الفرق بين المنظورين الأمريكي والإسرائيلي بشأن سوريا. كما أنه يُظهر مشكلة أخرى – وهي أنه ما دام ترامب متقلدًا لمنصبه، فإن المحللين المهنيين الإسرائيليين داخل الحكومة لن يشعروا بالارتياح لتحدي وجهات النظر الإسرائيلية والامريكية التقليدية حول أي شيء له علاقة بإيران، لا سيما في سوريا ومنطقة الشام.[23]

هل من الممكن العودة إلى عقد اتفاق؟

قال المرشحان الرئاسيان الأمريكيان إنهما يرغبان في العودة إلى عقد اتفاق مع إيران. ويحاجج تيار الصقور في واشنطن إن إدارة ترامب تركت خطة العمل الشاملة المشتركة وتبنت سياسة تصعّد جميع أشكال الضغط على طهران بهدف التوصل إلى اتفاق أفضل. وقال بايدن ومستشاروه إنهم مهتمون بالعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة أو الخطة التي سبقتها، خطة العمل المشتركة لعام 2013. ولا تزال المسألة المطروحة هي ما إذا كان الاتفاق يمكن أن يتضمن حداً للأنشطة الإقليمية الإيرانية. وكان الرأي السائد بين المحافظين في واشنطن وإسرائيل هو أن خطة العمل الشاملة المشتركة حررت مبالغ مالية ضخمة لطهران لتمويل فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي وحزب الله اللبناني والميليشيات الموالية لإيران في العراق. وبدلاً من ذلك، ووفقاً لتيار الصقور، عكست حملة الضغط الأقصى مسار هذا الاتجاه "واستنزفت مئات المليارات من الدولارات من الخزانة الإيرانية"، مما أعاق قدرة طهران على ممارسة تأثير إقليمي.[24] يرفض بعض الإسرائيليين هذا الجزم ويقولون إن الأموال لا تروي سوى جزء صغير من القصة، إلا أن هذا رأي يمثل الأقلية. وزادت إيران من نشاطها العسكري في المنطقة ليس لتدفق الأموال عليها فجأة، وإنما رداً على صعود تنظيم الدولة الإسلامية والفوضى المتزايدة في المنطقة. وقد كان الإيرانيون قلقين بشأن استقرار وبقاء حلفائهم والفصائل المسلحة لمحور المقاومة التي وقفت في وجه تنظيم الدولة الاسلامية، وتمكنت من تحصين نفسها في سوريا والعراق بالقتال. ووفقاً لهذا الرأي، فإن الإجراءات الإيرانية في المنطقة غير مكلفة نسبياً، وبالتالي فهي مستدامة، وإن كان ذلك على مستوى أقل، حتى في ظل عقوبات خانقة. فبدلاً من وقف النشاط والانسحاب، يرى هؤلاء المحللون المزيد من المرونة والتكيف وتجدد الأولويات من جانب طهران، ولكن ليس تبلور استراتيجية مختلفة.[25]

إضافة إلى ما تقدم، يعتقد الأمريكيون والإسرائيليون أن طهران، التي تعرضت لضغوط مالية وتضررت بشدة من جائحة كوفيد-19، أضعف كثيراً اليوم، وبالتالي، في أعقاب الانتخابات الأمريكية هذا الشهر، من المرجح أن تدخل في مفاوضات حول ما تسميه مؤسسة الدفاع الإسرائيلية خطة العمل الشاملة المشتركة 2.0 – وهي اتفاق أكثر شمولاً يضع جداول زمنية محددة أطول بكثير؛ ويتناول برنامج الصواريخ الباليستية لإيران؛ ويعيق

---

[22] مقابلة مع أحد محللي المؤسسات الفكرية الأمريكية في واشنطن، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.
[23] داليا داسا كاي وشيرا إيفرون (2020) "سياسة إسرائيل المتطورة بشأن إيران"، *البقاء* (*Survival*)، 62:4، 7-30، معرف الغرض الرقمي: 10.1080/00396338.2020.1792095
[24] دوبويتز وبن طالبلو، 7 مايو/ أيار 2020.
[25] مقابلة مع مسؤول سابق في المخابرات الإسرائيلية، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

نشاطها الإقليمي.[26] ويعتقد بعض المحللين الإسرائيليين أن إيران لن تكون مستعدة لتقديم تنازل إلا بعد أن تخفف الولايات المتحدة من العقوبات. ومن شأن تأطير المفاوضات على أنها بشأن اتفاق جديد بدلاً من تحديد اتفاق قديم أن يتيح المزيد من المرونة لكلا الجانبين ويوفر مساراً لحفظ ماء الوجه لتقديم تنازلات.[27] وبينما من المرجح أن يعارض نتنياهو نفسه أي اتفاق، إلا أنه سيواجه صعوبة أكبر في الاعتراض علناً على أي اتفاق في حالة إعادة انتخاب ترامب وسلوكه هذا المسار. وفي حال فوز بايدن، من المرجح أن يستغل نتنياهو أولاً الفترة الانتقالية التي يبقى فيها ترامب في منصبه لجعل عودة الإدارة المقبلة إلى المفاوضات مع إيران صعبة قدر الإمكان. وفي وقت لاحق، سيحاول إقناع البيت الأبيض الجديد، فضلاً عن اللجوء إلى طرقه المعتادة، مناشداً حلفاءه في الكونغرس، بأنه سيكون من الخطأ العودة إلى عقد اتفاق. ومع ذلك، ونظراً لمشاكله السياسية والقانونية في الداخل، قد لا يكون نتنياهو قادراً على محاولة عرقلة هذا التطور بالقوة كما فعل من قبل.[28] ويضغط المسؤولون الأمنيون في إسرائيل من أجل استراتيجية مختلفة هذه المرة: فبدلاً من محاولة عرقلة الاتفاق، إظهار فعالية في التأثير على الاتفاق وبلورته لمعالجة مخاوف إسرائيل.[29]

ورغم أن هذا ليس رأيًا عامًا شعبياً اليوم، إلا أن البعض في المؤسسة الدفاعية ما زالوا يعتقدون، كما فعلوا في عام 2015، أن التوصل إلى اتفاق هو الخيار الأفضل لمساعدة إسرائيل على معالجة مخاوفها تجاه إيران. وقد قال العميد درور شالوم، رئيس شعبة الأبحاث في المخابرات العسكرية لقوات الدفاع الإسرائيلية (آمان)، في مقابلة تقاعده التي جرت في 9 أكتوبر/ تشرين الأول مع موقع *واي نت* (*Ynet*) الإخباري اليومي الإسرائيلي، "لم نر دليلاً حتى الآن على أن الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة يخدم مصالح إسرائيل".[30] ويعكس هذا البيان انقسامًا بين المؤسستين السياسية والدفاعية – فبينما ترغب الأولى في عرقلة عقد اتفاق، تأمل الثانية في إصلاح الوضع. وكان هذا الانقسام أكثر وضوحاً في السنوات التي سبقت خطة العمل الشاملة المشتركة خلال إدارة أوباما، لكنه اختفى تدريجياً بعد أن تسلم ترامب السلطة ووضع سياسة الضغط الأقصى.[31] وتتوقع إسرائيل فوز بايدن هذا الشهر، ومن المرجح أن يؤثر تغيير السياسة في واشنطن أيضاً على الخطاب الإسرائيلي بشأن تجديد الاتفاق مع إيران مع وجود المزيد من الأصوات التي تدعم هذا الاحتمال علناً.

---

[26] مقابلة مع مسؤولين حاليين في قوات الدفاع الإسرائيلية، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.
[27] مقابلة مع مسؤول سابق في المخابرات الإسرائيلية، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.
[28] مقابلة مع محلل دفاعي إسرائيلي، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.
[29] مقابلة مع محلل دفاعي إسرائيلي، أكتوبر/ تشرين الأول 2020.
[30] "אם איראן תחליט תוך שנתיים יש לה גרעין. נסראללה במצב קשה, אבל הרשות הפלסטינית היא פצצה מתקתקת" יוסי יהושע, *Ynet+*, 9 October 2020, https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5811491,00.html
[31] كاي وإيفرون، *البقاء* (*Survival*)، 2020.